الأمم المتحدة S/2000/622

مجلس الأمن

Distr.: General
22 June 2000

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى رسالة القائم بأعمال البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة الموجهة إليكم في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، والمنشورة ضمن وثائق مجلس الأمن (الوثيقة S/2000/478)، ورسالتنا الموجهة إليكم في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ التي رددنا بها على رسالة ممثلية الكويت والمنشورة ضمن وثائق مجلس الأمن (الوثيقة S/2000/502)، أود إعلامكم بأن السيد محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية جمهورية العراق، وجه في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الرسالة المرفقة طيه إلى معالي الدكتور عز الدين العراقي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، توخيا لتوضيح الحقائق حول موضوع الوثيقة المزعومة المرفقة بالرسالة الكويتية والتي مثلت إساءة متعمدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وعبرت عن سوء استغلال لصلاحيات الدول في نشر الوثائق ضمن منظومة الأمم المتحدة ومحاولة رخيصة لتسييس ملف المفقودين وإبعاده عن طابعه الإنساني.

وأرجو من سيادتكم تأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير.

(توقيع) سعيد حميد حسن
السفير
الممثل الدائم

260600 260600 00-49934 (A)
0049934

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

أود الإشارة إلى ما قام به الوفد الكويتي لدى الأمم المتحدة في نيويورك بإرسال رسالة مريبة بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى رئيس مجلس الأمن أرفق بها ما زعم بأنه موقف تلتزم به منظمة المؤتمر الإسلامي إزاء ما يسمى بقضية الأسرى المزعومين والمفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، والجهود التي زعم أن المنظمة تبذلها لإيجاد حل لهذه القضية منذ تسعة أعوام، وطلب تعميمها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن (مرفق بطيه نسخة من المذكرة ومرفقها). وقد وزعت الرسالة ومرفقها المشبوه كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2000/478).

وقام ممثلنا الدائم في نيويورك بالرد بشكل مناسب على التصرف الكويتي المشبوه هذا برسالة إلى مجلس الأمن صدرت كوثيقة من وثائق المجلس (S/2000/502)، حيث أكد فيها على أن رسالة الكويت والورقة المرفقة بها، إضافة إلى كونها تمثل سوء استخدام لحق النشر ضمن وثائق الأمم المتحدة فهي تؤذي مصداقية منظمة المؤتمر الإسلامي وتمثل محاولة رخيصة لتسييس موضوع المفقودين وبطريقة انتقائية. وبعين الوقت طلب ممثلنا الدائم في نيويورك توضيحا حول الموضوع من المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك. وللأسف لم نتلق منه ولا منكم سوى تطمينات شفوية بأن الورقة هذه ليست أكثر من نقاط حديث أعدها أحد موظفي الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمناسبة زيارة الأمين العام الى الكويت وأنها لا تمتلك صفة رسمية ولا قانونية. و لم تقوموا لحد الآن بإصدار أي بيان رسمي يوضح موقفكم من هذه الإساءة المتعمدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي قامت بها الكويت. إننا نرى في ذلك محاولة لتجنب قول الحقيقة كاملة.

إن هذا التصرف الكويتي الانتهازي والمشبوه الهادف، كما هي عادة حكام الكويت، إلى تسييس ملف المفقودين واستغلال المنظمة لأغراض منحرفة لا تنسجم إطلاقا مع قواعد عمل منظمة المؤتمر الإسلامي ويؤذي مصداقيتها التي تقضي بضرورة اتخاذ موقف حيادي من قضايا ذات علاقة بين عضوين فيها ويتناقض مع أصول وسياقات التعامل الدبلوماسي. كما أن الطريقة التي تناولتم بها هذا التصرف الكويتي المشبوه لا تنسجم مطلقا مع ما يفرضه ميثاق المنظمة من مبادئ الحياد والنظر بموضوعية إلى المسائل المثيرة للجدل ورفض التدخل والضغوط، ومع ذلك فإن حكومة العراق تعتقد بأن سيادتكم يدين لجميع أعضاء المنظمة بالواجب الذي يتفرع عن مسؤولياتكم إليهم جميعا في توضيح مثل هذا الأمر وملابساته. وإن رفض ممثل دولة الكويت في الأمم المتحدة طلب الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر

الإسلامي بعدم نشر ورقة الموقف كوثيقة من وثائق مجلس الأمن يعد انتهاكا للشخصية القانونية للمنظمة مما يستوجب الرد الحازم من قبلكم لكون ورقة الموقف هذه لا تحمل أية صفة رسمية أو قانونية، ومن هنا نطالبكم بالرد على هذا التصرف وبيان الحقيقة بشكل كامل وكشف الموقف الصحيح الذي يجدر بالأمانة توضيحه لكي تطلع الدول الأعضاء عليه قبل انعقاد دورة المؤتمر الوزاري السابع والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

وبهذا الصدد أود أن ألفت الانتباه إلى حقيقة على غاية من الأهمية هي أن العراق قدم كل العون اللازم من أجل حل قضية المفقودين الكويتيين ومن الجنسيات الثالثة من منطلق إنساني بحت، فقد سبق له وأن أطلق سراح ٧ ٠٢٣ أسير حرب كويتي ومن جنسية ثالثة فور انتهاء العدوان الثلاثيني على العراق في آذار/مارس من سنة ١٩٩١ وذلك استنادا إلى بيانات اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كما ساهم العراق في إطار عمل اللجنة الثلاثية والفرعية الفنية، التي توقفت عن العمل منذ العدوان الانكلو - أمريكي على العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، في الجهود الرامية إلى التعرف عن مصير المفقودين بكل جنسياتهم حيث تعامل العراق مع أكثر من ثلاثمائة ملف، وتم حسم ملفات عديدة أخرى حيث انخفض عدد المفقودين الذين تطالب الكويت بالتعرف عن مصيرهم من ٦٢٧ ملفا إلى ٥٩٨ ملفا نتيجة هذه الجهود العراقية المخلصة، وتجدر الإشارة إلى أن العراق كان وما زال مستعدا لحضور اجتماعات اللجنتين الثلاثية والفنية الفرعية بحضور الأطراف التي تمتلك ملفات مفقودين فعلا، غير أن الكويت ترفض العودة إلى هاتين اللجنتين وتشترط لعودتها وجود ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في تلك اللجنة علما بأن ليس لهذه الدول الثلاث أي مفقود.

وفي هذه المناسبة أود أن أسترعي انتباهكم إلى ضرورة التفات منظمة المؤتمر الإسلامي إلى موضوع المفقودين العراقيين، ففي الوقت الذي لم تترك فيه اللجنة الدولية للصليب الأحمر مناسبة إلا وأكدت فيه أن اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ حول معاملة أسرى الحرب والمدنيين لا تفرق بين أسير حرب وآخر أو بين مفقود وآخر وأن هذه اللجنة الدولية التي ترعى كل النشاطات ذات الصلة في هذا الموضوع تؤكد دوما على المساواة بين المفقودين العراقيين والكويتيين، فإننا نعتقد أن الأوان قد آن لأن تنحى منظمة المؤتمر الإسلامي المنحى نفسه لتثبت مصداقيتها وسموها فوق الاعتبارات السياسية الضيقة ولتبدأ بمطالبة حكام الكويت بتقديم معلومات عن ١ ١٥٠ مفقودا عراقيا ترفض السلطات الكويتية تقديم أية معلومات عنهم.

أرجو أن تقوم الأمانة العامة بتوزيع هذه الرسالة على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق